رسالة القصاء والقدر

بالي أفندي الصوفيهوي

بسم الله الرحمن الرحيم

[١]اعلم أنّ الماهيات وهي الأعيان الثابتة في العلم غير[٢] مجعولة.[٣] أماّ واجب الوجود في الخارج، وهو الله تعالى، وجوده عين ذاته، وأماّ ممتنع الوجود، أي [الـ]ـمنقبض عنه غير قابل له فيه، عدمه عين ذاته، وأماّ ممكن الوجود اي قابل له فيه، وجوده زائد[٤] لذاته مستفاد من غيره، فكما أنّها غير مجعولة كذلك لها لوازم غير مجعولة كقابليّة الوجود لذات الممكن وغيرها من استعداداته[٥] الأزليّة. ثمّ إنّ علمه تعالى تابع لمعلوماته ومن جملة معلوماته، ذاته، صفاته وأفعاله، فالله تعالى علم ذاته على ما هي عليه فهو العالم والمعلوم لنفسه، وهو التّابع والمتبوع لنفسه، وللمعلوم أثر في العالم[٦] فعلمه تعالى ذاته قد حكم عليه أن يعامل معلوماته بحسب ما علمهم، فهو الحاكم والمحكوم عليه لنفسه، فما علم الحقّ إلاّ ما كان في عين المعلوم من الأحوال الواجبة والممكنة والممتنعة، فما حكم الله على الأشياء إلاّ بما هي[٧] عليه من الأحوال. وما قدّر إلاّ بما حكم[٨] وما أراد إلاّ [بـ]ـما قدّر، فهو العليم، الحكيم، القدير، المقدّر المريد على حسب قابليّة الممكن واستعداده الأزليّ.[٢١و] فالقضاء حكم الله في الأشياء، والقدر تفصيل وتسجيل لذلك الحكم، فالقدر معيار لأفعال[٩] العباد لا يقبل الزيادة والنقصان ولا يقبل تبديل المقدّر بأن لا يقع ما قدرّ وجوده أو بأن يقع خلافه، "يمحو الله ما يشاء"[١٠] ممّا علم محوه وقدّره على وفْق علمه[١١] "ويُثْبت" كذلك فلا تغيّر، وإنّما التغيّر لو علم الله المحو وما يشاء، فما كان التغيّر إلاّ عند مَن نظر إلى صور الأشياء من أهل

---

[١] م + الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده وعلى الذين هم الهدى وسلم تسليما كثيرا قال الشيخ المحقق الكامل والمدقق الفاضل قطب عصره وفريد دوره المرشد المكمل شيخ بالى قدس سره.

[٢] م: الغير؛ د –الغير.

[٣] م د: المجعولة.

[٤] د: زايد؛ م: زائد.

[٥] د م: استعداداتهم.

[٦] م– فهو العالم والمعلوم لنفسه وهو التابع والمتبوع لنفسه وللمعلوم أثر فى العالم.

[٧] د م: هم .

[٨] د– ب (ما حكم)؛ م + ب.

[٩] م– لأفعال.

[١٠] سورة الرعد، ١٣\٣٩.

[١١] م– وقدره على وفق علمه.

الحجاب، وهذا هو كالنّاسخ والمنسوخ: "ما يبدّل القول لديّ"[١٢] لأنّ قوله-وهو حكمه-على حدّ علمه في حقّ خلقه، فالإرادة[١٣] تابعة للقدر، والقدر تابع للقضاء، والقضاء تابع للعلم، والعلم تابع للمعلوم، فكلّ ذلك تابع للمعلوم. فالمعلوم من حيث ثبوته في نفسه كان متبوعا، ومن حيث وقوعه في صورة الوجود على[١٤] الأحوال المختلفة من البَدء إلى الختم كان تابعا لذلك المجموع. فما قدرّهم [بـ]ـما ليس في أعيانهم الثّابتة ثمّ كلّفهم بإتيانه، بل ما[١٥] قدّرهم إلاّ [بـ]ـما أعطوه من العلم بها[١٦] ثمّ كلّفهم بإتيانه، فإن كان فيه جبرٌ[١٧] فهم المجبرة على أنفسهم أو ظلمٌ[١٨] [**٢١ظ**] فهم الظالمون أنفسهم "وما ظلمهم الله ولكن كانوا أنفسهم يظلمون"[١٩] بما أعطوا الله[٢٠] من نفوسهم ممّا هم عليه من الأحوال في حال ثبوتهم.[٢١] فالعبد لا يفعل إلاّ ما قضي عليه لكن بحكم الاختيار، لا بحكم الجبر والاضطرار،[٢٢] لذلك يُثاب ويُعاقب عليه. فالقضاء لا يُخرج العبدَ عن حدّ الاختيار، لأنّه من جملة ما قضي عليه كما أنّ الله تعالى إذا أراد شيئا يوجِب وجوده فلا يخرِج عن الاختيار، لأنّه يوجب [وجوده] باختياره لا بإيجابه. فالاختيار لازم من لوازم ذوات العباد، كيف وكانت الأعيان الثّابتة مظاهر أسمائه وصفاته[٢٣] تعالى؟ والشيء لا يكون مظهر الشيء إلاّ إذا وجد فيه ما في الظّاهر بحسب قابليته إلاّ أنّه لا يمكن صرفه إلى ما يخالف[٢٤] الأمر الإراديّ لوجوب[٢٥] وقوعه ويمكن صرفه إلى[٢٦] طرفي الأمر التكليفيّ لعدم وجوب وقوعه. والعبد لا يطالب بالأمر[٢٧] الإراديّ إذ كل شيء مطيع بالذّات بالنّسبة إليه لا يسطيع المخالفة وهو قوله "إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون"[٢٨] وهو محقّق المعنى، أي يطلب[٢٩] منه[٣٠] الوجود فيمتنع [**٢٢و**] من ذلك الشّيئ عدم التكوّن جوهراً كان أو عرضاً، فإنّه أمر ذاتيّ

---

[١٢] سورة ق، ٢٩/٥٠.
[١٣] م: فان الإرادة
[١٤] م + الاصل.
[١٥] م- ما.
[١٦] د م: به.
[١٧] د: جبرا.
[١٨] د: ظلما.
[١٩] سورة النحل، ١١٨/١٦.
[٢٠] د: لله.
[٢١] م: صبوتهم.
[٢٢] م: الاضطراب.
[٢٣] م + والاختيار وجملة صفاته.
[٢٤] م: كان.
[٢٥] م + فى.
[٢٦] م: الا.
[٢٧] م: الأمر.
[٢٨] سورة يس، ٨٢/٣٦.
[٢٩] د: أطلب.

يقتضي وقوع المأمور به من المأمور ولا يتصوّر من هذه الجهة[31] الوعد والوعيد والثوّاب والعقاب، لأنّ هذه الأحكام لا تجري على العبد إلاّ بلسان الأنبياء عليهم السّلام وهي أمر بالواسطة وهو أمر تكليفيّ: أقيموا الصلاة، فجاز أن يقيم وأن لا يقيم فلذلك يطالب العبد به، فمن وافق يسمّى مطيعا، وله الوعد، ومن خالف يسمّى عاصيا، وله الوعيد. فأبو لهب لا يستحقّ اللّوم والمذمّة على[32] الكفر من حيث إرادة الله تعالى. وهو معذور لعدم قدرته على ترك الكفر في نفس الأمر، ويستحقّ على ذلك بالأمر التكليفيّ ولا يتعلق غرض الشّارع بالإرادة، ولو نظر الأنبياء بالإرادة وعملوا بأحكامها ما نصحوا الأمّة لأنّهم[33] ممنوعون عن العمل بها.[34]

ثمّ إن عين[25] الممكن قابل للنّقيضين بحكم دليل العقل، وأمّا في نفس الأمر فالممكن على أحد النّقيضين في حال ثبوته، فأيّ الحكمين وقع عُلم أنّ الممكن عليه في عينه الثّابتة. [٢٢ظ] والحكم الآخر يمتنع وقوعه منه، فعلم الله كذلك لا أنّ امتناعه مسبَّب عن وقوع ذلك الطّرف، وممكن في نفسه مثل ذلك الطّرف،[26] وإلاّ لكان الممكن واجبا،[27] فعلم الله وقوعه فيجب وقوعه بناء على أصل المسألة، فيؤدّى إلى اجتماع نقيضين الضدّين[28] أو يلزم[29] أن لا يعمل[30] الحقّ بموجب علمه على[31] تقدير عدم الوقوع أو أن لا يعطى كلّ ذي حقّ حقّه لاستواء استحقاق[32] الممكن للطّرفين. فترك أحد الطّرفين كتم ذي حقّ حقّه تعالى عن ذلك. فظهر أنّ الطّرف الآخر يمتنع وقوعه في نفس الأمر، ويمكن بحكم العقل. كإيمان أبي جهل فإنّه ممتنع الوجود في مادّة أبي[33] جهل لكونه على ضدّه، وهو الكفر في حال ثبوته. وإن شئت[34] قلت في علم الله أو في قضائه وقدره أو في تعلّق إرادته كلّ ذلك يصحّ عند من قال: إنّ العلم تابع للمعلوم.

---

[30] د م: منك.
[31] م: الجمل.
[32] م- على.
[33] د: لكنهم.
[34] م + بها.
[25] م: على.
[26] م- وممكن فى نفسه مثل ذلك الطرف.
[27] د: أيضا؛ م: واجبا.
[28] م + (نقيضين الضدين) نقيضين.
[29] م: في لزم.
[30] م: أن لا يعلم.
[31] م – على.
[32] م – إستحقاق.
[33] م: لأبي.
[34] د: شيئت؛ م :شئت.

وأيضا لو كان الإيمان[35] ممكنا في نفس الأمر من أبي لهب كالكفر لقدرّ الإيمان الذي ينفعه دون الكفر الذيّ يضرّه. لأنّ تقدير الضّار ولو مستحقّا به مع استحقاقه النّافع ينافي عدل الفاعل المختار. وممكن مقدور عند العقل [٢٣و] لوجود الأسباب العادية. فعلم الله أنّه ممتنع في نفس الأمر ممكن عند العقل، وبه يصحّ التّكليف لكونه في وسعه بالنّظر إليه. وكان إيمان أبي لهب مقدورا له تعالى عند العقل لإمكانه عنده، وليس مقدورا له تعالى في نفس الأمر لامتناعه فيه. لا أنّ وقوع الطّرف الآخر سبب لامتناع وقوعه. فبقي ممكن الوقوع في نفسه كما قال بعض الأفاضل: فكلّ ما وقع من أحوال العبد دليل على امتناع خلافه في نفس الأمر، إذ لو أمكن في نفسه[36] لأمكن تبديل الصّفات في أنفسها تعالى شأنه عنه. والشّيء لا يكون قادرا على شيء إلاّ إذا قدّر على جميع ما يتوقّف عليه وجود ذلك الشّيء. لذلك قال الحكيم إنّ الله تعالى لا يقدر على إعدام العقل الأوّل لتوقّفه على إعدام ذاته تعالى شأنه عنه. فمثل هذه الأشياء كلّها عندنا ممتنع بالامتناع الذاتيّ في المادّة التي قدّر وقوع خلافه وممكن بالإمكان العقليّ، فيقبل الضدّين عند العقل[37] لا في نفس الأمر. فالإرادة لكونها متعلّقة لما قدّر وجوده لايكون مرجّحة إلاّ في العقل لا في [٢٣ظ] نفس الأمر. فما كان[38] في إيمان[39] وسع أبي لهب في نفس الأمر في حال ثبوته إلاّ أن يطالب بالإيمان[40] بالأمر التكليفيّ، فكفر فخُتم على ذلك، فعلم الله منه ذلك فعمل بموجب علمه، فوقع على ذلك. فعلم أنّ القضاء والقدر لهما دخل في وقوع الفعل من العبد. ولقد علقّ الإمام البيضاوي مع أنّه من أهل السنة عالم بأنّ علمه تعالى تابع لمعلومه،[41] [أحال] فِعلَ العبد إلى علم الله تعالى وقضائه حيث قال في تفسير قوله تعالى "وما كان أكثرهم مؤمنين"[42] في علم الله وقضائه[43] فلذلك لا ينفعهم أمثال هذه الآيات العظام وإلى إرادة الله تعالى حيث قال في تفسير قوله تعالى[44] "إنّ الّذين حقّت عليهم كلمة ربّك[45] لا يؤمنون"[46] إذ لا يكذب كلامه

---

[35] م: للإيمان.

[36] م- لا أن وقوع الطرف الآخر سبب لامتناع وقوعه فبقى ممكن الوقوع فى نفسه كما قال بعض الأفاضل فكل ماوقع من احوال العبد دليل على امتناع خلافه فى نفس الأمر إذ لو أمكن فى نفسه.

[37] م- فيقبل الضدين عند العقل.

[38] م- فما كان.

[39] د- ايمان.

[40] م- بالإيمان.

[41] م: لمعلوماته.

[42] سورة الشعراء، ٨/٢٦، ٦٨، ١٠٣، ١٢١، ١٥٨،١٣٩، ١٩٠،١٧٤

[43] البيضاوي، تفسير البيضاوي، (المكتبة الشّاملة، الإصدار الثاني)، الجزء ٤، ص. ٤١١.

[44] م- وما كان أكثرهم مؤمنين فى علم الله وقضائه فلذلك لاينعهم أمثال هذه الآيات العظام وإلى إرادة الله تعالى حيث قال فى تفسير قوله تعالى.

[45] د: العذاب؛ م: ربك.

[46] سورة يونس، ٩٦\١٠.

ولا ينتقض قضاؤه، [47]"ولو جائتهم كلّ آية[48]" فإن السبّب الأصليّ[49] لإيمانهم وهو- تعلّق إرادة الله- مفقود.[50] وقال في تفسير قوله تعالى" وفريقا حقّ عليهم الضّلالة"[51] بمقتضى القضاء السّابق،[52] ولم يقل بمقتضى العين المعلوم ليقتصر كلامه على ما هو أقرب إلى فهم عامّة الخلق. فإنّ قيد السّبب بالأصلي[53] يدلّ على أن لإيمانهم أسباب آخر، كاستحقاق[54] ذواتهم وغيره. [٢٤و] وعدّه بعض الأفاضل في تفسير هذه الآيات من توابع المجبّرة، فهو من عدم إنصافه. فمن كان مؤمنا في عينه الثّابتة[55] ظهر بتلك[56] الصّورة في الختم،[57] فلا يضرّ خاتمتَه الكفرُ والعصيانُ في الدّنيا. ومن كان كافرا ختم بتلك الصّورة فلا ينفعه الإيمان. فما يأتى به الله على العبد سواء كان يلائم طبعه و[58]غرضه أو لم يلائم إلاّ منه لامتناع إتيان ما لا يكون عنه. ألا ترى النّطفة الإنسانيّة تظهر بالشّكل الإنسانيّ لوجود هذا الشّكل في كمونها،[59] يخرج منها ويقع عليها. فلا يمكن الهداية لمن كان على الشقاوة في عينه الثّابتة "ولو شاء لهداكم أجمعين"[60] ولكنّه لم[61] يشأ لامتناع هداية الكلّ. لأنّ مشيئته تابعة لعلمه وعلمه تابع لمعلومه ومن الأعيان من يقبل الهداية فعلم الله منه[62] ذلك، فشاء هدياته فهداه. ومنهم من لا يقبل[63] فما شاء "فللّه الحجّة البالغة"[64] إذ قيل لِم فعل بنا كذا؟ فمن علم سرّ القدر لا بدّ وأن يلوم نفسه عند وقوع المخالفة بالأمر التكليفيّ. فآدم أوّل من علم سرّ القدر[65] ويلوم نفسه بقوله "ربّنا ظلمنا أنفسنا"[66] [٢٤ظ] لعلمه أنّ هذه الواقعة يؤخذ من عينه الثّابتة فتوقع عليه. وإبليس أوّل من

---

[47] البيضاوي، تفسير البيضاوي، الجزء ٣، ص. ٥٩.
[48] سورة يونس، ١٠\٩٧.
[49] م: الأعلى.
[50] م: متقول. البيضاوي، تفسير البيضاوي، الجزء ٣ ، ص. ٥٩،
[51] سورة الأعراف، ٧\٣٩.
[52] البيضاوي، تفسير البيضاوي، الجزء،٢ ، ص.، ٢٥٣.
[53] م- بالأصلي.
[54] م: لاستحقاق.
[55] م- عين الثابتة.
[56] م: تلك.
[57] م- فى الختم.
[58] م- [غرضه] و.
[59] م:فى كونها.
[60] النحل، ١٦\٩؛ سورة الأنعام، ٦\١٤٩.
[61] م: من.
[62] م- منه.
[63] م:لم يقبل.
[64] سورة الأنعام، ٦\١٤٩.
[65] م- لابد وأن يلوم نفسه عند وقوع المخالفة بالأمر التكلفى فآدم أول من علم سر القدر.
[66] سورة الأعراف، ٧\٢٣.

أحدث مذهب الجبر لعدم علمه أنّ السيّئة[٦٧] منه تأتي وعليه تقع، فزكّى نفسه عن هذا الفعل وأحال على قضاء الله وقدره وكذب على نفسه لوجود بزر هذا الفعل[٦٨] في عينه الثّابتة وعلى الله تعالى. إذ ما قضى الله له أحوالا خارجة عن عينه بل ما قدّر[٦٩] له إلاّ ما علم في حال ثبوته. فعصيان إبليس عصيان ذاتيّ، فلا يزال علي[٧٠] هذا العصيان أبدا. فالله علم عين العبد[٧١] في حال عدمه، وعلم ما فيه من الأحوال الممكنة والممتنعة، وقضى على ما كان عليه العبد من الكفر والإيمان. فلمّا لم يقبل بعض أفراد الإنسان الإيمان علمنا أنّ نسبة الإيمان إلى بعض الأفراد الإنسانيّة عين نسبة النبوّة إليها، في أنّ كلّ واحد منهما ليس في وسع كلّ أحد، فالكلّ ما أضلّ طريقته ولايتجاوز حدّه وحقيقته من البدء إلى الختم. فمن أساء فلم يلم نفسه وقال قضى الله هذا العملَ عليّ لذلك فعلت، فقد اتبع الشيطان وكذب على الله، وإن كان بقضاء الله[٧٢] لكن[٧٣] هذا الشّخص لم يعلم أنّ القضاء [٢٥و] تابع لعين العبد. فمن علم سرّ القدر فهو المهتدي، ومن لم يعلم فلا بدّ أن يقتدي العالِم وإلا ضلّ.

وما روي فإنّ عمر أُتي بسارق،[٧٤] فقال: ما حملك على السرقة؟ فقال: قضاء الله وقدره، فقطع يده فحُسمت، ثمّ أتي به، فجُلد، فقال: قطعت يدك لسرقتك وجلدتك لكذبك[٧٥] على الله، لا يدلّ على أن سرقته لا بقضاء الله وقدره. لأنّ عمر رضي الله عنه علم أن السّرقة بقضاء الله وقدره، وأن القضاء والقدر تابعان لعين السّارق. وعلم أنّ السّارق يعلم أنّ نفسه في هذا العمل تابعة للقضاء والقدر، وقد أصاب في ذلك، ويعتقد أنّ القضاء والقدر لا يتّبعان لعينه الثّابتة فقد أخطأ وكذب على الله. ولو علم الأمر على ما هو عليه في نفسه يعلم أنّه يستحقّ الذمّ في هذا العمل، فيلوم نفسه عند سؤال عمر رضي الله عنه: فقال ظلمت نفسي. فلمّا اعتذر بالقضاء والقدر اظهر عدم استحقاقه الذّم،[٧٦] وأبرأ نفسه واتّبع الشيطان وضلّ عن طريق الأنبياء. لذلك جُلد حتّى يرجع عن هذا الاعتقاد الفاسد، واكتفي بالجلد ولم يجدّد [٢٥ظ] الإيمان مع أنّ الكذب على الله كفر. لأنّ فيه وجه صحّة من حيث الأمر الإراديّ كما ذكر، أو لأنّ الكذب يلزم من كلامه بدون قصد. وقد نهي الله الاعتذار عن الفعل المنهيّ، إذا صدر عنّا بالقضاء والقدر بأن يقال: قضى الله وقدّر

---

[٦٧] د:سيّئة؛ م:سئته.

[٦٨] م – وأحال على قضاء الله وقدره وكذب على نفسه لوجود بزر هذا الفعل.

[٦٩] م:قدر.

[٧٠] د:عن.

[٧١] م – العبد.

[٧٢] د– بقضاء الله.

[٧٣] م: كفى.

[٧٤] م :سارق.

[٧٥] م: لذلك.

[٧٦] م: فى هاذ العمل.

علينا، فلابُدَّ لنا أن نعمله،[٧٧] فمن قاله فقد ارتكب المنهيّ قال تعالى "فلا تزكّوا أنفسكم"[٧٨] وقال عن لسان يوسف عليه السّلام "وما أبرّئ نفسي إن النّفس لأمّارة بالسّوء"[٧٩] "وقالا ربّنا إنّنا[٨٠] ظلمنا أنفسنا"[٨١] هذا[٨٢] في المنهيّات. وأمّا في المباحات فلا، فلو أحسن فقيل ما حملك على الحسنة؟ فقال قضاء الله وقدره، لا يكذب على الله لأنّ نعم الله عناية وفضل منه، فلا يقتضي الاستحقاق من العبد بخلاف العقوبات ومنشأها،[٨٣] فإنّه لا يتصوّر من العادل الحكيم أن يعطيها[٨٤] من غير استحقاق من العبد.[٨٥] ويدلّ على حقيقة ما قلناه من أنّ[٨٦] العبد لا يعمل إلاّ ما قضى[٨٧] عليه. ما رواه[٨٨] أنّ شيخا من أهل الشّام حضر صفّين مع عَلِيّ رضي الله عنه، فقال له أخبرنا يا أمير المؤمنين عن مسيرنا إلى الشّام[٨٩] أ كان بقضاء الله [٢٦و] وقدره؟ فقال له: نعم يا أخا أهل الشّام، والذّي خلق الجنّة وبرأ النّسمة ما وطِئنا موطِئا،[٩٠] ولا هبطنا واديا، ولا علَونا نعلة إلاّ بقضاء من الله تعالى وقدره. فقال الشاميّ فعند الله احتسب عنائي[٩١] يا أمير المؤمنين وما أظنّ إنّ لي أجرا في سعي إذا كان الله قضاه عليّ وقدرّه. فقال رضي الله عنه: إنّ الله قد أعظم الأجر على مسيركم وأنتم سائرون،[٩٢] وعلى مقامكم وأنتم مقيمون، ولم تكونوا في حالاتكم مكرهين ولا إليها مضطرّين ولا عليها مجبرين. فقال الشّامي: فكيف ذاك والقضاء والقدر[٩٣] ساقنا وعنهما كان مسيرنا وانصرافنا. فقال رضي الله عنه: ويحك[٩٤] يا أخا أهل الشّام لعلك ظننت قضاءً حقًا لازمًا، وقدرًا حاتمًا جازمًا إلى آخر كلامه. ألا ترى كيف صدّق السّائل أوّلا! حيث قال: نعم يا أخا أهل الشّام وبالغ فيه، ثمّ لمّا علم أنّه لم يعلم أمر القضاء والقدر على

---

[٧٧] د: يعمله.

[٧٨] سورة النجم، ٥٣\٣٢.

[٧٩] سورة يوسف، ١٢\٥٣.

[٨٠] د- إننا.

[٨١] سورة الأعراف، ٧\٢٣.

[٨٢] م – هاذا.

[٨٣] م – ومنشأها.

[٨٤] م: يعطيه.

[٨٥] م- من العبد.

[٨٦] م- أن.

[٨٧] م + الله.

[٨٨] م: ما روى.

[٨٩] م- حضر صفّين مع عَليّ رضى الله عنه فقال له أخبرنا يا أمير المؤمنين عن مسيرنا إلى الشّام.

[٩٠] د:موطنا.

[٩١] د: عناني.

[٩٢] د:سايرون.

[٩٣] م- والقدر.

[٩٤] د: ويخك.

الحقيقة منعه عمّا اعتقد عليه بقوله: وَيْحك[95] يا أخا أهل الشّام، وعلمه على أنّ القضاء ليس علّة تامّة مستقلّة موجبة لفعل العبد بحيث لا يكون [٢٦ظ] للعبد[96] فيه تأثير واختيار وقدرة بل الكلّ من جملة ما يتوقّف عليه فعل العبد. فدلّ كلام عليّ رضي الله عنه على أنّه لا يدخل أحدٌ مذهبَ المجبرة بمجرّد تعليق الأمور بقضاء الله وقدره حتّى يقول قضاءً حقًّا وقدرًا حاتمًا، فتعليق البيضاوي من قبيل الأوّل فإن المشهور بين أهل السّنة والجماعة تعليق أمورهم بإرادة الله وقضائه وقدره وعلمه، لكنّهم ما يقولون كما تقوله[97] المجبرة. ولم[98] يجلّد الشّامي مع أنّه أغلظ كلاما من السّارق، لأنّ مراده من السؤال الوقوف على حقيقة القضاء والقدر لا إثباتُ ما في اعتقاده، لذلك قال فكيف ذاك؟ وقال علي رضي الله عنه لعلّك ظننت ولم يقل قد اعتقدت، فهو في مقام الطّلب لا في مقام الإنكار والخطأ فيه. يجب على[99] المسئول إزالته بالبيان، لذلك علمّه حقيقة القضاء والقدر على سبيل التعريض مبالغة في المنع والزجر عن مذهب المجبرة. فوقف على حقيقة الأمر فقال فرّجتَ عنّي يا أمير المؤمنين فرّج الله عنك. وأمّا السّارق فإنّه في مقام الخصومة والمحكمة فأبرز [٢٧و] حجّةً لعلّه يدفع العقوبة عن نفسه ففعل ما يليق به .وما يدلّ على ما قلناه من أنّه لا يستحقّ العاصي الملام من حيث الأمر الإراديّ.

وما روي عن النبي عليه السّلام أنّه قال: احتجّ آدم وموسى[100] عند ربّهما. فحجّ آدمُ موسى، فقال موسى عليه السّلام أنت آدم الذي خلقك الله بيده ونفخ فيك من روحه وأسجد لك ملائكته وأسكنك جنّته ثمّ أهبطت النّاس بخطيئتك إلى الأرض. يعنى يا آدم لا ينبغي لعبد أن يعصي مولاه فكيف من وصل عند[101] مولاه مثل هذا التّكريم والتّعظيم؟ فلمّا لام موسى آدمَ بهذا القول، عُلِم أنّ موسى لم يعمل بما وجده في التّورية من أحوال آدم. فيريد أن يلومه بعين ما يلوم به موسى ليعطى حقّه، فقال آدم عليه السّلام: أنت موسى الذيّ اصطفاك الله برسالته وبكلامه وأعطاك الألواح فيها تبيان كلّ شئ فبِكم وجدت الله تعالى كتب التّورية قبل أن أخلق؟ قال موسى عليه السّلام بأربعين عاما، قال آدم عليه السّلام فهل وجدت فيها "وعصى آدم ربّه"؟ قال نعم، قال أفتلومني على أن عملتُ عملا [٢٧ظ] كتب الله تعالى عليّ أن أعمله قبل أن يخلقني بأربعين سنة! يعنى يا موسى لا ينبغي للمسلم الذيّ لا يعلم شيئا من الحكمة أن يلوم أخاه[102] المسلم لذنبه. فكيف من النبيّ المصطفى برسالات الله وبكلامه الذيّ يعلم الأمور كلّها وحكمتها! لأن الألواح التيّ أعطيت لموسى فيها تبيان كلّ شئ وعلم من ذلك أنّه لا يلوم أحدٌ أحدًا إلاّ بما يلوم به الله

[95] م:ويْحُكم ؛ د:ويحك.
[96] م: للتدبير.
[97] م: تقول.
[98] م:لا.
[99] م:من.
[100] م: موسى وآدم.
[101] د: عن.
[102] د: أخيه.

بالحكم الشّرعيّ، ولا يخترع الملام من تلقاء نفسه إلاّ في حقّ نفسه. قال رسول الله فحجّ آدم موسى[١٠٣] بأن ألزمه بما هو مسلّم عنده، لأنّ موسى عليه السّلام عالم بأن العبد لا يستحقّ الملام للفعل الذيّ كتبه الله له قبل أن يخلق إلاّ لتقصيره ولِما يترتّب[١٠٤] عليه من سوء الحال. ولو استحقّ العبد من هذا الوجه لمَا قبل موسى تمسّك آدم ولمَا جعله الرسول حجّة، فظهر منه أنّه لا يلام أحد من حيث القضاء والقدر. فلا تلوموا غيركم ولوموا أنفسكم تكونوا أدباء عالمين. وسبب ذلك أنّ موسى له علم كثير مغرور بعلمه حتّى يظنّ أنّه لا أعلم منه، فابتلاه الله بآدم كما ابتلاه بالحضر. فلمّا لقي آدم يريد أن يباحث معه لأنّه متشوّق إلى [٢٨و] المباحثة العلميّة[١٠٥] خصوصا مع آدم فإنّه وجد في التّورية أنّ آدم كان أعلم عند ربّه من الملائكة وأسرّ في نفسه الكلمات العلميّة معه إذا لقيه، وغرض موسى أن يظهر عند ربّه بأنّ موسى أعلم من آدم، وعلمت الملائكة فضله في العلم على آدم، فقوله: ثمّ أهبطت النّاس بخطيئتك إلى الأرض سؤال في صورة الملام، يعنى أيّ حكمة اقتضت صدور هذا الخطأ منك مع فضلك وتقربّك عند ربّك؟ وقد وجد موسى حكمة ذلك في التّوراة وظنّ آدم لم يعلم ذلك لأنّ التّوراة لم تنزل عليه، فسئل حتّى يحجّه فأوحى الله تعالى إليه ما في التّوراة، فلطم الوالدُ الأكبرُ ولدَه، وعلم طريق الأدب: وهو أنّه إذا صدر الخطأ عن نفسه يلومه، وإذا صدر عن أخيه المسلم تمسّك له بالقضاء والقدر ولا يظنّ السوء في حقّه، ولا يلومه[١٠٦] وإن استحقّ الملام بالأمر التكليفيّ. فظهر أنّ آدم أعلم من موسى، وهذا عكس مراد موسى حاصل له من غروره، فعاد إليه ما قصد أن يفعله بآدم. ولم يقل آدم في الجواب ظلمت نفسي كما اعتذر [٢٨ظ] عند ربّه. لأنّ هذا المقامَ مقامُ احتجاج لا مقام اعتذار. قُبِل آدم لاعتذاره بأن يلوم نفسه. رُدّ إبليس لاحتجاجه لأنّه مخاصمة مع الله تعالى. فلا يجوز التمسّك بالقضاء والقدر عند الله قطعا ولا عند النّاس إلاّ إذا أريد تعليم[١٠٧] ما هو أنفع لهم. فعصيان آدم وحوّاء ليس عصيانا في الحقيقة بل لحكمة عند الله اقتضته. فأصابا في عصيانهما فهبوطهما لصدق وعده وهو قوله: "إنيّ جاعل في الأرض خليفة".[١٠٨] فكان هبوطهما للكرامة وهي التنّاسل لا للخذلان والعقوبة. وما كانت العقوبة على آدم إلاّ الجمع في الهبوط مع إبليس بضمير واحد، وعصيان إبليس عصيان في عصيان، فكان هبوطه للخذلان والعقوبة فلا ينفكّ عصيانه عن ذاته أبدا. وعلى وفق هذا ما قاله حافظ الشيرازي بيت

دركوي نيكنامي مارا كذر ندا دند	كر تو نمي بسندي تغيير كن قضارا
حافظ به خود نبو شيد اين خرقه مى آلود	أي شيخ باك دامن معذور دار مارا[١٠٩]

---

[١٠٣] صحيح البخاري، الأنبياء ٣١، التوحيد ٣٧؛ وصحيح مسلم، القدر ١٣،١٥.

[١٠٤] م:لم يرتكب.

[١٠٥] م-العلمية

[١٠٦] م- ولايلومه.

[١٠٧] م: تعليمهم.

[١٠٨] سورة البقرة، ٣٠\٢.

[١٠٩] ديوان حافظ شيرازي، تهران ، ١٩٨٨،٩٩.

تعليم لهم طريق العذر وإرشاد إلى ما هو أنفع لهم وهو أنّه إذا صدر الذنب من المسلمين يعتذر صاحبهم بقضاء الله[110] [٢٩و] وإرادته ويستغفرلهم. والحكمة فيه أنّ الذنب إمّا للعفو فلا يُذَم صاحبه لأجله مطلقا عند من علم لأنّه خير محض في حقه، فلا بدّ أن يفعله ليستحقّ إلى إحسان الله تعالى وإنعامه كعصيان آدم. وإمّا للتّعذيب فيستحقّ الملام بالأمر التكليفيّ عند العالم وغيره. ولمّا لم يكن التّمييز[111] في وسع كلّ أحد منع الملام مطلقا لاحتمال أن يكون من قبيل الأوّل، فلام من لا يستحقّ[112] الملام فأخطأ[113] هذا هو أدب الشّريعة والطّريقة[114] وهو طريق الأولياء الكاملين، فاحفظ واعمل به وأمّا عمر الخيّام في قوله (بيت)

من مي خورم وهركه جومن أهل بود **مي خوردن من بنزد او سهل بود**
مي خور دن من حق بازل مي دانست **كرمن نخورم علم خدا جهل بود**

فكالبيضاوي إنّه قال إنّ العلم تابع للمعلوم فردّ الطوسي قوله بقوله بيت

كفتي كه كنه بنزد من سهل بود **أن نكته نكويد انكه أو أهل بود**
علم أزلي علت عصيان كردن **نزد عقلان غايت جهل بود**

كردّ المفتي المشهور بابن كمال باشا قول البيضاوي -وإن لم يقل فكالسّارق- فردّ الطّوسي كردّ عمر رضي الله عنه قول السّارق.[115] ومن أراد تحصيل علم القضاء والقدر وأمثالها فليخدم أرباب التّصفية وإلاّ فالتّرك أولى به

تم

[110] م +وقدره.
[111] د:التميز.
[112] م : يستحق.
[113] د: فحطاء.
[114] م + والخقيقة.
[115] م- كردّ المفتي المشهور بإبن كمال باشا قول البيضاوي وأن لم يقل فكالسّارق فردّ الطّوسي كردّ عمر رضي الله عنه قول السّارق.